The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.14,N3, P P. 46-69
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٤، العدد٣ ايلول ٢٠٢٢ ص ص ٤٦-٦٩

Measuring and analyzing the phenomenon of increasing public expenditures in the Iraqi economy for the period (1990-2021)

قياس وتحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)

*أ.د. حسين ديكان درويش الدليمي ** أ.م.د. خضير عباس حسين الوائلي

Abstract:-

The increase in public expenditures is one of the prevailing phenomena in the economies of the world countries in general and the developing countries in particular, including Iraq, which aims through it to achieve the public benefit and achieve economic goals such as economic growth and overall balance as well as stability and economic development, as public expenditures are used by the state as a tool of effective financial policy in countries The developing countries suffer from deep-rooted structural problems and imbalances, so the state resorts to increasing public expenditures in order to achieve satiation of public needs and goods and increase the level of community welfare. Therefore, this research focused on clarifying the nature of the increase in public expenditures in Iraq, is it an apparent increase or a real increase during the period 1990-2021, as well as testing the validity of the hypothesis of Wagner's law, as the research is based on the premise that the increase in public expenditures in Iraq is mostly apparent increases that are not reflected to increase the benefits of public goods and services.

*جامعة بابل –كلية الادارة والاقتصاد .

**جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد .

In order to confirm the validity of the hypothesis, the research was divided into three sections. The first section dealt with the conceptual framework of the phenomenon of increasing public expenditures, the second dealt with the analysis of the development of public expenditures and some economic variables in the Iraqi economy, and the third section dealt with testing the hypotheses of Wagner's law in Iraq. A number of conclusions were reached, the most important of which is that the nature of The increase in public expenditures in Iraq was apparent increases in the nineties and other subsequent years as a result of a significant increase in inflation equipment, followed by real increases in some years, while the standard analysis showed the non-applicability of Wagner's law in the Iraqi economy during the study period, and the research recommends the need to prepare programs that support improvement of Public services in order to increase the benefits of society and achieve economic well-being through the optimal allocation of public expenditures.

المستخلص:- تزايد النفقات العامة أحد الظواهر السائدة في اقتصادات دول العالمة عامة والدول النامية خاصة ومنها العراق التي تهدف عن طريقها الى تحقيق النفع العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والتوازن الكلي فضلا عن الاستقرار والتنمية الاقتصادية، كون النفقات العامة تستخدمها الدولة كأداة من أدوات السياسة المالية الفعالة في الدول النامية لما تعانيه من مشاكل واختلالات هيكلية متجذرة لذلك تلجا الدولة لزيادة النفقات العامة من اجل تحقيق الاشباع من الحاجات والسلع العامة وزيادة مستوى رفاهية المجتمع، وأبرز من أشار الى تزايد النفقات العامة هو ادولف فاجنر اذ بين ان هناك علاقة طردية بين نمو النفقات العامة ونمو الناتج القومي، لذلك ركز هذا البحث على بيان طبيعة زيادة النفقات العامة في العراق هل هي زيادة ظاهرية ام زيادة حقيقية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢١ وكذلك اختبار صحة فرضية قانون فاجنر اذ يقوم البحث على فرضية مفادها ان زيادة النفقات العامة في العراق هو في الغالب زيادات ظاهرية لا تنعكس على زيادة المنافع من السلع والخدمات العامة.

وللتأكد من صحة الفرضية تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الاطار المفاهيمي لظاهرة تزايد النفقات العامة وتناول الثاني تحليل تطور النفقات العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي في حين تناول الثالث اختبار فرضيات قانون فاجنر في العراق وقد تم التوصل

الى جملة من الاستنتاجات اهما ان طبيعة تزايد النفقات العامة في العراق كانت زيادات ظاهرية في عقد التسعينات واعوام لاحقة أخرى نتيجة ارتفاع معدات التضخم بشكل كبير تبعها حدوث زيادات حقيقية في بعض الأعوام في حين اظهر التحليل القياسي عدم انطباق قانون فاجنر في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، ويوصي البحث بضرورة اعداد برامج تدعم تحسين الخدمات العامة بما يحقق زيادة منافع المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق التخصيص الأمثل للنفقات العامة.

المقدمة : ظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة متجذرة في اقتصادات اغلب دول العالم ولكن بعد ازمة الكساد الكبير التي اضرت في الاقتصاد العالمي في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين وازدياد أهمية السياسة المالية والنفقات العامة كأحد ادواتها لذلك ركزت المدرسة الكينزية على النفقات العامة من اجل إعادة تحفيز عجلة النشاط الاقتصادي واستمرار الاعتماد على النفقات العامة بصورة أساسية في البلدان النامية لتحقيق جملة من الاهداف للخروج من حالة التخلف والفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات التي لا يتمكن القطاع الخاص من توفيرها لذلك برزت وتنامت هذه الظاهرة نتيجة اسباب عديدة منها ما يحقق زيادات ظاهرية في النفقات العامة ومنها ما يحقق زيادات حقيقية في المنافع من السلع والخدمات العامة.

والعراق أحد الدول التي تشهد ظاهرة تزايد النفقات العامة بسبب توجهات الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية والتخلص من الفقر، ودعم تنامي هذه الظاهرة الإيرادات النفطية الكبيرة التي حققها العراق خلال اغلب الأعوام وقد تعود الدولة للتقشف في النفقات العامة خلال الأعوام التي تشهد صدمات سلبية في أسعار النفط ولكن بمجرد تحسن أسعار النفط تعود هذه الظاهرة للتنامي من جديد. ينطوي الانفاق العام في العراق لكثير من مشكل الاسراف والتبذير والفساد المالي والإداري المستشري في الكثير من مفاصل الدولة فضلا عن عدم رسم سياسات وخطط وبرامج لتنفيذ النفقات العامة وهذا ما يؤدي الى تراجع كفاءة النفقات المصروفة ومن ثم تحقيق مستوى متدني من الأهداف وهذا ما يفسر تراجع مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة.

أهمية البحث:- تنطلق أهمية البحث من أهمية النفقات العامة باعتبارها احد اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والنمو وتوفير الخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع عن طريق المشاريع العامة او دعم المشارع الخاصة.

مشكلة البحث:- تتمحور مشكلة الدراسة في اختلال هيكل النفقات العامة وهذا لا يصب في مصلحة تحقيق الأهداف العامة وتوفير متطلبات المجتمع من السلع العامة وذلك لتجذر الاختلالات الهيكلية في مفاصل الاقتصاد العراقي وهذا يؤدي الى استمرار تزايد النفقات العامة خارج الحدود المثلى للانفاق.

فرضية البحث:- ينطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة النفقات العامة في العراق هو في الغالب زيادات ظاهرية لا تنعكس على زيادة المنافع من السلع والخدمات العامة.

اهداف البحث:- يهدف البحث الى تحقيق جملة من الأهداف هي:

١- تحليل تطور النفقات العامة في الاقتصاد العراقي.
٢- بيان طبيعة تزايد النفقات العامة في العراق هل هي زيادة ظاهرية ام حقيقية.
٣- اختبار صحة فرضيات قانون فاجنر في العراق

حدود البحث:-

١- الحدود الزمانية تمثل دراسة وتحليل النفقات العامة ومؤشرات اقتصادية اخرى للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)
٢- الحدود المكانية تمثل دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية منها النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة والناتج القومي وعدد السكان ومؤشرات أخرى في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث:- استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل تطور النفقات العامة في الاقتصاد العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالتضخم والناتج القومي ومرونة النفقات العامة والميل المتوسط للنفقات العامة فضلا عن استخدام الأسلوب القياسي للتحقق من صحة الفرضية.

هيكلية البحث:- اشتمل البحث على ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الاطار المفاهيمي لظاهرة تزايد النفقات العامة وتناول المبحث الثاني تحليل تطور النفقات العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وتناول المبحث الثالث اختبار فرضيات قانون فاجنر في العراق باستخدام الأسلوب القياسي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لظاهرة تزايد النفقات العامة : تزايد النفقات العامة احد الظواهر السائدة في جميع دول العالم بمختلف أنظمتها الاقتصادية ودرجة تقدمها الاقتصادي اذ تعد سمة عامة نتيجة تدخل الدولة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى وان حدث انخفاض في النفقات العامة او ثباتها في دولة معينة في بعض الأعوام لكنها ستعود للتزايد مرة أخرى في المدي الطويل. قد يترتب على زيادة النفقات العامة زيادة في المنفعة المتحققة من السلع والخدمات العامة المقدمة للافراد وهذا ما يخلق زيادة في الأعباء المالية على عاتقهم، وهناك حالة من تزايد النفقات العامة لا يترتب عليها زيادة في المنافع من السلع والخدمات ومن ثم عدم زيادة أعباء التكاليف على الافراد[١].

[١] عزت قناوي، اساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٦، ص٥٨.

اول من تنبه الى هذه الظاهرة هو (ادولف فاجنر) في أواخر القرن التاسع عشر فوضع قانون اسماه قانون تزايد نشاطات الدولة والذ يتلخص بانه كلما حقق المجتمع معدل معين من النمو الاقتصادي فان ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة بمعدل اكبر من زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، ويرى فاجنر ان هذه الزيادة في النفقات تنتج عن قيام الدولة بنشاطات جديدة او التوسع بنشاطاتها التقليدية او الاثنين معا[٢].

يمكن بيان أسباب تزايد النفقات العامة الى أسباب حقيقية تؤدي الى زيادة السلع والخدمات التي يحصل عليها الافراد او أسباب ظاهرية لا تؤدي الى خلق منفعة إضافية للمجتمع ويمكن بيان هذه الأسباب وكما يلي:-

أولا: - الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة - تؤدي زيادة النفقات في هذه الحالة الى زيادة المنفعة الحقيقية للافراد خلال فترة زمنية معينة عن طريق زيادة متوسط نصيب افرد من الخدمات العامة وقد يخلق ذلك عبئ على الافراد بنسبة اقل او قد لا يخلق أي عبئ ، وتعكس زيادة النفقات العامة زيادة حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعي وحسب درجة تطور البلد والظروف التي يمر بها[٣].

ويمكن بيان اهم الأسباب التي تؤدي حدوث الزيادة الحقيقية للنفقات العامة بما باتي:-

١- الأسباب الاقتصادية:- أدى توسع الدولة لتطوير المشروعات العامة الاقتصادية الى نمو في الدخل القومي ومن ثم زيادة موارد الدولة وانتاجها، وان زيادة موارد الدولة المالية شجعها على القيام بوظائف متعددة في الحياة الاقتصادية منها تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وهذا الامر ساهم بزيادة نفقات الدولة عن طريق المنح والاعانات الاقتصادية والمساعدات الاقتصادية على مستوى الأسواق المحلية والدولية فضلا عن سعي الدولة لمعالجة مشكلتي التضخم والبطالة والأزمات الاقتصادية وكل هذا سيخلق منافع جديدة للمجتمع[٤].
٢- التطور الفني والتكنلوجي:- ان التحول نحو استخدام التكنلوجيا المتقدمة يتطلب التخصص وتقسيم العمل من اجل مواكبة هذا التطور ومن ثم يتطلب تأهيل العنصر البشري من حيث الكفاءة والإنتاجية وهذا يتطلب مزيد من الانفاق والذي سينعكس على زيادة الإنتاج ومن ثم المنفعة العامة[٥].
٣- الأسباب الإدارية:- بعد تطور دور الدولة وزيادة تدخلها بالحياة الاقتصادية أدى الى توسع عدد المؤسسات المرافق الإدارية ومن ثم زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسيير الاعمال فضلا

[٢] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان،٢٠٠٨، ص٣١٨.
[٣] طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ٢٠٠٩،ص ٥٩.
[٤] أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١١، ص٥٦.
[٥] محمد غالي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دار اليازوري للنشر، عمان،٢٠١٦، ص٢٤.

عن ارتفاع اعداد الموظفين اكبر من الحد المطلوب أدى ذلك الى سوء التنظيم وضعف التنسيق بين الإدارات فضلا عن الروتين المعقد كل هذا يساهم في زيادة النفقات العامة[٦].

٤- الأسباب السياسية:- يعد العامل السياسي من العوامل المهمة المؤثرة في زيادة حجم الانفاق العام اذ ان انتشار المبادئ الديمقراطية لذلك تسعى الحكومات لتوفير المتطلبات الأساسية لناخبيها عن طريق المشروعات العامة وهذا يتطلب التوسع في النفقات العامة، كذلك ان تطور العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى أدى الى زيادة التمثيل الدبلوماسي وأدى ذلك الى التوسع في النفقات اللازمة لعمل الهيئات الدبلوماسية[٧].

٥- الأسباب الاجتماعية:- ان توسع المدن وتطورها وزيادة عدد سكانها فضلا عن الهجرة من الريف الى المدينة ونمو الوعي الاجتماعي والمطالبة بمزيد من الوظائف وهذا يؤدي الى قيام الحكومة بتقديم الدعم والاعانات والتامين ضد الشيخوخة والبطالة يتطلب مزيد من الانفاق لتوفير خدمات اكثر للسكان المتنامي وتحسين نوعية هذه الخدمات[٨].

٦- الأسباب المالية:- أدى التطور في النظم المالية وانتشار وسهولة الاقتراض وكثرة لجوء الحكومات للاقتراض لسد عجز الموازنة وما يترتب عليها من فوائد خدمة هذا الدين، كذلك ان تزايد حجم الإيرادات التي تحققها الدولة وتحقيق الفوائض يشجع الحكومات الى مزيد من الانفاق علة المستلزمات الضرورية وغير الضرورية[٩].

٧- الأسباب العسكرية:- ان انتشار الحروب والعمليات العسكرية لتوفير الامن والاستقرار يتطلب تخصيص الانفاق اللازم قبل بدأ الحرب والتهيئة لها واثناء الحرب لشراء كافة الأسلحة والمستلزمات الضرورية كذلك ما بعد انتهاء الحرب لإزالة الاثار الناجمة عنها وإعادة الاعمار وهذا يتطلب انفاق ضخم جدا لتغطية الاحتياجات العسكرية[١٠].

ثانيا الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة - معنى الزيادة الظاهرية هي الزيادة في النفقات العامة التي لا يترتب عليها زيادة في المنفعة الحقيقية ولا يقابلها أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة[١١]، ومن اهم الأسباب التي تؤدي الى الزيادة الظاهرية للنفقات ما يأتي:-

١- انخفاض قيمة النقود:- ان ارتفاع الأسعار ظاهرة تشهدها اغلب أسواق دول العالم مما يضطر الدول الى انفاق مبالغ اكبر من اجل تحقيق نفس المستوى الخدمات ولذلك ستكون الزيادة في

---

[٦] محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر، عمان،٢٠١٥، ص٨١.

[٧] محمود محمد الدمرداش، اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار الاجادة للنشر، الرياض، ٢٠١٦، ص٩٠-٩١.

[٨] وحيد بن عبد الرحمن و عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، معهد الإدارة العامة ، الرياض،٢٠٢٠، ص١٣٧.

[٩] سوزي عدل ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٧.

[١٠] سعود جايد مشكور وعقيل حميد الحلو، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار العالمية للنشر، المثنى، العراق، ٢٠١٦، ص٤٤.

[١١] محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان،٢٠٠٧، ص ٤٣.

النفقات العامة ظاهرية ويتم اللجوء الى استخدام الأرقام القياسية لاستبعاد الاثار التضخمية وتحويل النفقات الى الأسعار الثابتة ويمكن تحويلها باستخدام المعادلة التالية[١٢]: -

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالاسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} * ١٠٠\%$$

٢- تزايد عدد السكان او زيادة مساحة الإقليم:- يؤدي زيادة عدد السكان الى التزايد بشكل تلقائي في النفقات العامة لتوفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم والامن وغيرها، لذلك فان زيادة حجم الانفاق العام يكون بنفس نسبة زيادة عدد السكان وسوف لن يؤدي الى حدوث زيادة في منافع الخدمات العامة للافراد وانما لتلبية احتياجات السكان الجدد وستكون هذه الزيادة ظاهرية[١٣]. اما زيادة مساحة الإقليم فانه يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الإضافية لسد احتياجات السكان دون ان يؤدي ذلك الى زيادة في حجم الخدمات المقدمة الى سكان الإقليم الأصلي لذلك تعد هذه الزيادة ظاهرية[١٤].

٣- تغير طرق المحاسبة الحكومية:- يؤدي تغير طريقة تسجيل الإيرادات او النفقات من الموازنة الصافية بعد خصم كافة التكاليف والمصاريف والانتقال الى الموازنة الإجمالية سيؤدي الى حدوث زيادة في حجم النفقات العامة وهذه الزيادة ظاهرية سببها الانتقال بطريقة التقييد الى الطريقة الاجمالية[١٥].

٤- الفساد الإداري:- ان انتشار الفساد المالي والإداري في كثير من الدول سيؤدي الى تسجيل قيمة السلع والخدمات التي تشتريها الدولة بأعلى من قيمتها الحقيقية من اجل اثراء الفاسدين وهذا سيؤدي الى تزايد حجم النفقات العامة دون ان يقابل ذلك زيادة في المنافع العامة وهذه الصفة أصبحت سائدة في معظم البلدان النامية[١٦].

المبحث الثاني

تحليل تطور النفقات العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي

أولا: - تطور النفقات العامة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢١

الجدول (١) يوضح تطور النفقات العامة في العراق بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة ومنه نلحظ ان قيمة النفقات العامة بالأسعار الجارية في عام ١٩٩٠ بلغت (14179) مليون دينار ثم نما في عام ١٩٩١ بمعدل نمو بلغ (٢٣,٤٠%) مقبل نموا سالبا حققته النفقات بالأسعار الثابتة بلغ (٨٧,٦٦- %)

[١٢] صبري عبد العزيز إبراهيم، اقتصاديات المالية العامة للدولة، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص٥٢.
[١٣] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٥، ص١٨٤.
[١٤] ينظر
- خالد سعد زغلول وإبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٢٣.
- منى يونس حسين واحمد حافظ حميد، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتب زاكي للطباعة، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٠٩-١١٠.
[١٥] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠١١، ص٢٩٩.
[١٦] مهدي سهر الجبوري وسلام كاظم الفتلاوي، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر، عمان، ٢٠١٨، ص٤١.

ويعود هذا التراجع في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في العراق الى الارتفاع الكبير في معدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد فرض العقوبات الاقتصادية اذ بلغ معدل التضخم السنوي (٩٠٠%)، استمرت النفقات العامة الجارية تحقيق معدلات نمو متزايدة خلال المدة ١٩٩٢- ١٩٩٥ اذ بلغ معدل النمو (٢٤٦,٣٦%) عام ١٩٩٥ مقابل نمو سالب بلغ (٢٧,٥٨-%) في نفس العامة بالأسعار الثابتة وهذا ما يدلل التأثير المتصاعدة لمعدلات التضخم في القيمة الحقيقية للنفقات العامة .

شهد عام ١٩٩٦ تراجع النفقات العامة بالأسعار الجارية بمعدل نمو (٢١,٤٦- %) مقابل نمو النفقات بالأسعار الثابتة بمعدل (٧,١٠-%) ويعود هذ الى توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء والدواء. اما المدة ١٩٩٧-٢٠٠٢ عاودت النفقات بالأسعار الجارية النمو بمعدلات متباينة مقابل ذلك نمو النفقات العامة بالأسعار الثابتة بمعدلات نمو موجبة واقل من الأسعار الجارية بسبب استمرار الارتفاع في مستويات الأسعار ولكن بمعدل اقل من الأعوام التي سبقتها.

شهد عام ٢٠٠٣ نمو سالبا بسبب انخفاض النفقات العامة الجارية بمعدل بلغ (٣٨,٥٦-%) مقابل (٥٣,٩٨-%) للنفقات بالأسعار الثابتة ويعود هذا الانخفاض الى ما شهده العراق من عمليات عسكرية لاحتلال، شهدت المدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ تقلبات متباينة في نمو النفقات العامة الجارية الثابتة محققة نموا موجبا في اغلب الأعوام عدا الأعوام (٢٠٠٥، ٢٠١٤-٢٠١٥، ٢٠٢٠) لأسباب متباينة كان اخرها في عام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا وما رافقها من انخفاض كبير في أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه عالميا، نلحظ أيضا ان معدلات النمو فيما بين النفقات بالأسعار الجارية والنفقات بالأسعار الثابتة بدات تتقارب لاسيما بعد عام ٢٠٠٩ صعودا بسبب التراجع الكبير في معدلات التضخم عن طريق نافذة بيع العملة. بلغ معدل النمو المركب للنفقات الجارية للمدة ١٩٩٠-٢٠٢١ (٣٢,٠٢%) وللأسعار الثابتة (٢,٥-%) في حين كان معدل النمو المركب للتضخم (٣٥,٤١%).

جدول (١) تطور النفقات العامة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢١ (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	معدل النمو	الرقم القياسي للأسعار ٢٠٠٧=١٠٠ %	معدل التضخم السنوي %	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	معدل النمو
	1	2	3	4	5=1/3	6
1990	14179		0.01		141790000	
1991	17497	23.40	0.1	900	17497000	-87.66
1992	32883	87.94	0.15	50	21922000	25.29

-21.36	17238500	166.7	0.4	109.69	68954	1993
-49.70	8671391.304	475	2.3	189.24	199442	1994
-27.58	6279854.545	378.3	11	246.36	690784	1995
-7.10	5833784.946	-15.5	9.3	-21.46	542542	1996
-8.91	5314052.632	22.6	11.4	11.66	605802	1997
32.23	7026725.191	14.9	13.1	51.95	920501	1998
0.06	7030965.986	12.2	14.7	12.28	1033552	1999
37.52	9669032.258	5.4	15.5	45.00	1498700	2000
19.50	11554038.89	16.1	18	38.77	2079727	2001
29.90	15008962.79	19.4	21.5	55.16	3226927	2002
-53.98	6907832.753	33.5	28.7	-38.56	1982548	2003
1177.32	88234865.38	26.8	36.4	1520.01	32117491	2004
-40.10	52856062.12	37.1	49.9	-17.88	26375175	2005
-3.90	50794082.46	53.1	76.4	47.13	38806679	2006
-23.16	39031232	30.9	100	0.58	39031232	2007

35.04	52709294.59	12.7	112.7	52.19	59403375	2008
2.02	53773955.77	8.3	122.1	10.53	65658000	2009
24.60	67004796.16	2.5	125.1	27.67	83823000	2010
9.21	73173934.14	5.6	132.1	15.32	96662767	2011
2.56	75046092.79	6.1	140.1	8.77	105139576	2012
11.71	83833919.77	1.4	142.1	13.30	119128000	2013
-27.61	60687285.81	2.7	145.9	-25.67	88542750	2014
-42.29	35022188.51	1.4	148	-41.46	51832839	2015
44.41	50576728.44	0.3	148.4	44.80	75055865	2016
0.38	50766721.59	0.2	148.7	0.58	75490115	2017
6.70	54168244.47	0.4	149.3	7.13	80873189	2018
38.33	74931940.31	-0.1	149.1	38.15	111723523	2019
-34.03	49436285.25	3.2	153.9	-31.90	76082443	2020
27.40	62982032.46	6.1	163.3	35.18	102849659	2021

معدل النمو المركب	%٣٢,٠٢	$٣٥,٤١	%-٢,٥

المصدر:- العمود(١ ،٣) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية ، اعداد مختلفة.

الاعمدة (٢، ٤-٦) احتسبت من قبل الباحثين

ملاحظة تم احتساب معدلات النمو البسيطة والمركبة وفق الصيغ التالية(١٧)

$$R=\frac{Y_t-Y_0}{Y_0} *100\ \%$$

$$R=(\sqrt[n]{\frac{Y_t}{Y_0}} - 1)*100\%$$

ثانيا:- تطور النفقات العامة الظاهرية والحقيقية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢١

عند ملاحظة الجدول (٢) نلحظ ان النفقات العامة في العرق تأثرت كثيرا بمعدلات التضخم المرتفعة وهذا ما نلاحظه في قيمة النفقات العامة بالأسعار الثابتة التي حققت ولسنوات كثيرة نموا سالبا ولكن الاعتماد على ارتفاع الأسعار لا يكفي لتحديد طبيعة الزيادة في النفقات هل هي حقيقية ام ظاهرية دون الاستعانة بعدد السكان ومعرفة نصيب كل فرد من هذه النفقات، ويمكن الاستعانة بالجدول (٢) الذي يعرض حساب كل من النفقات الظاهرية والنفقات الحقيقية بعد الاخذ بنظر الاعتبار الزيادة السكانية فضلا عن ارتفاع الأسعار، ومنه نلحظ ان مستوى الرفاهية الذي يمثله نصيب الفرد من النفقات العامة بالأسعار الثابتة عن طريق الخدمات العامة التي تقدمها هذه النفقات كالصحة والتعليم وغيرها كان متذبذبا بصورة مستمرة غير مستقر لاسيما المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ بسبب حالة عدم الاستقرار التي مر بها الاقتصاد العراقي ابان مرحلة العقوبات الاقتصادية اذ نلحظ ان نصيب الفرد من النفقات في عام ١٩٩١ كان (٩٦٤٠٧٥,٢) دينار ثم اخذ بالانخفاض حتى عام ١٩٩٧ اذ بلغ (٢٤١٠٤٣,٨) دينار ثم عاود الارتفاع مرة أخرى حتى عام ٢٠٠٣ اذ انخفض مرة أخرى الى (٢٦٢٢٥٦,٤) دينار .

كذلك شهدة المدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ تذبذب في متوسط نصيب الفرد وحقق تزايد في العديد من الأعوام عدا الأعوام التي شهدت أزمات واحداث اقتصادي انعكست على انخفاض حصة الفرد من هذا الانفاق لاسيما ٢٠١٤-٢٠١٥ التي شهد فيها الاقتصاد العراقي ازمة انخفاض اسعار النفط فضلا الحرب على العصابات الإرهابية التي احتلت بعض مدن العراق، كذلك شهد متوسط نصيب الفرد في عام ٢٠٢٠ تراجع أيضا نتيجة الازمة المزدوجة من انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا التي القت بظلالها على مجمل النشاط الاقتصادي.

[١٧] مختار محمد متولي، الاساليب الرياضية للاقتصاديين، الطبعة الاولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣، ص٣٩١.

فيما يخص الزيادة الظاهرية للنفقات العامة فنلحظ ان معدل النمو المركب للزيادة الظاهرية لمدة البحث كانت (٥,٩٤%) وهذا يعني ان لزيادة عدد السكان تاثير واضح في نمو النفقات العامة لتلبية احتياجاتهم فضلا عن تاثير ارتفاع مستويات الأسعار، اما الزيادة الحقيقية فكان معدل النمو المركب لها لمدة البحث (٤,١٨%) وهذا يعني ان زيادة النفقات العامة سينعكس جزء كبير منه لزيادة المنفعة التي يحصل عليها السكان من الخدمات العامة ، وهذا يعني ان زيادة النفقات العامة في العراق هي زيادة حقيقية في جزء كبير منها.

جدول (٢) الزيادة الظاهرية والحقيقية في النفقات العامة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢١

السنة	النفقات العامة بالأسعار الثابتة ٢٠٠٧ =١٠٠% مليون دينار	عدد السكان مليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة	التغير في عدد السكان	الزيادة الظاهرية للنفقات العامة	الزيادة الحقيقة في النفقات العامة	التغير في النفقات الحقيقة
	1	2	(3= 1/2)	4	(5= 3*4)	(6=1-5)	7
1990	141790000	17.89	7925656.8				
1991	17497000	18.149	964075.2	0.259	249695.5	1724730 4.5	
1992	21922000	18.949	1156894.8	0.8	925515.9	2099648 4.1	21.74
1993	17238500	19.478	885024.1	0.529	468177.8	1677032 2.2	-20.13
1994	8671391.304	20.007	433417.9	0.529	229278.1	8442113.3	-49.66
1995	6279854.545	20.536	305797.4	0.529	161766.8	6118087.7	-27.53
1996	5833784.946	21.124	276168.6	0.588	162387.1	5671397.8	-7.30

-10.22	5091810.2	222242.4	0.922	241043.8	22.046	5314052.632	1997
34.01	6823680.0	203045.2	0.656	309520.1	22.702	7026725.191	1998
0.04	6826490.0	204476.0	0.68	300699.9	23.382	7030965.986	1999
37.50	9386420.0	282612.3	0.704	401437.9	24.086	9669032.258	2000
19.49	11215515.3	338523.6	0.727	465644.6	24.813	11554038.89	2001
29.89	14567470.9	441491.9	0.752	587090.3	25.565	15008962.79	2002
-53.98	6704584.1	203248.7	0.775	262256.4	26.34	6907832.753	2003
1177.29	85637140.4	2597725.0	0.799	3251220.2	27.139	88234865.38	2004
-40.10	51298525.6	1557536.6	0.824	1890214.3	27.963	52856062.12	2005
-3.89	49300761.1	1493321.3	0.847	1763071.2	28.81	50794082.46	2006
-23.16	37884569.6	1146662.4	0.872	1314979.9	29.682	39031232	2007
35.06	51166474.2	1542820.4	0.895	1723821.6	30.577	52709294.59	2008
1.49	51927938.5	1846017.2	1.087	1698267.9	31.664	53773955.77	2009
25.79	65319413.4	1685382.8	0.817	2062892.0	٣٢,٤٨١	67004796.16	2010

9.17	71310007.6	1863926.5	0.849	2195437.6	٣٣,٣٣	73173934.14	2011
2.54	73119921.4	1926171.3	0.878	2193817.0	٣٤,٢٠٨	75046092.79	2012
11.75	81715079.9	2118839.9	0.887	2388771.0	٣٥,٠٩٥	83833919.77	2013
-28.40	58511546.6	2175739.2	1.305	1667233.1	٣٦,٤	60687285.81	2014
-41.00	34519568.4	502620.1	0.53	948339.8	٣٦,٩٣	35022188.51	2015
45.69	50290753.4	285975.0	0.21	1361785.9	٣٧,١٤	50576728.44	2016
-1.05	49761837.9	1004883.6	0.75	1339844.9	٣٧,٨٩	50766721.59	2017
7.97	53728659.2	439585.2	0.31	1418016.9	٣٨,٢	54168244.47	2018
38.01	74151601.5	780338.8	0.402	1941141.4	٣٨,٦٠٢	74931940.31	2019
-35.90	47530248.6	1906036.6	1.548	1231289.8	٤٠,١٥	49436285.25	2020
29.16	61391808.8	1590223.7	1.04	1529061.2	٤١,١٩	62982032.46	2021
	%٤,١٨	%٥,٩٤				%-٢,٥	النمو المركب

المصدر: العمود (٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

الاعمدة (١، ٣-٧) احتسبت من قبل الباحثين

من جانب اخر، ويشير الجدول (٣) الى تطور النفقات العامة والناتج القومي للمدة ١٩٩٠-٢٠٢١ وتبين ان النفقات بالأسعار الجارية حققت نموا غير مستقر خلال هذه المدة فحققت معدلات نمو مرتفعة جدا لاسيما النصف الأول من عقد التسعينات واعوام أخرى تجاوز فيها معدل النمو السنوي ٤٠% والتي غالبا ما تكون هذه الزيادات هي زيادات ظاهرية ناتجة عن ارتفاع مستويات التضخم فضلا عن زيادة عدد السكان، وحققت النفقات العامة في أعوام أخرى زيادة حقيقية النفقات العامة وهذا يعني زيادة منفعة السكان من هذه النفقات كما أشرنا سابقا.

وكذلك نلاحظ ان نسبة النفقات العامة الى الناتج القومي (الميل المتوسط للنفقات العامة)* والذي يعكس مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومنه نلحظ ان الميل المتوسط للنفقات العامة خلال مدة البحث كان اقل من (٥٠%) عدا عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ اذا كانت النسب (٦٠,٢٤% ، ٥١,١٣%) على التوالي وهذا يعني انخفاض رغبة الدولة بالتدخل بالحياة الاقتصادية عن طريق المؤسسات العامة. اما فيما يخص مرونة النفقات العامة الموضحة بالجدول السابق فاذا كانت مرونة النفقات العامة اكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني ان التغير في النفقات العامة يفوق التغير في الناتج القومي الإجمالي أي كلما ارتفع الناتج القومي سينعكس بزيادة اكبر بالنفقات العامة وزيادة رفاهية السكان حسب فرضيات قانون فاجنر، وكذلك نلاحظ ان نصف مدة البحث كانت مرونة النفقات العامة اقل من الواحد الصحيح وهذا يناقض فرضيات قانون فاجنر

جدول (٣) تطور مرونة ونسبة النفقات العامة الى الناتج القومي

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية مليون دينار	معدل النمو السنوي %	الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	معدل النمو السنوي %	نسبة النفقات العامة الى الناتج القومي الإجمالي %	مرونة النفقات العامة
	1	2	3	4	5	(6=2/4)
1990	14179		55089.2		25.74	
1991	17497	23.40	41801.1	-24.12	41.86	-0.97
1992	32883	87.94	113829.1	172.31	28.89	0.51

* يعكس الميل المتوسط للنفقات درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فكلما كانت قيمة المؤشر تفوق (٥٠%) هذا يدل على التوجهات التدخلية للدولة لاداء دور مؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق العام واذا كان اقل من ذلك يعني انخفاض رغبة الدولة في التدخل بالنشاط الاقتصادي.
المصدر للمزيد من التفاصيل ينظر:-
- حسين ديكان درويش، قياس وتحليل هيكل النفقات العامة واثارها في الاقتصاد الأردني للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد ١٣، العدد ٣، ٢٠٢١، ص٣٤٢.
- عادل احمد هدو، الرياضيات للاقتصاد والعلوم الإدارية، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص٣٣٠-٣٣٣.

0.60	21.44	182.56	321632.9	109.69	68954	1993
0.46	12.03	415.60	1658326.2	189.24	199442	1994
0.81	10.32	303.64	6693624.9	246.36	690784	1995
7.36	8.35	-2.92	6498496.2	-21.46	542542	1996
0.09	4.07	129.22	14895735.8	11.66	605802	1997
3.87	5.45	13.44	16897265.5	51.95	920501	1998
0.12	3.05	100.39	33860186.2	12.28	1033552	1999
0.95	3.00	47.36	49897180.0	45.00	1498700	2000
-2.18	5.07	-17.79	41020010.2	38.77	2079727	2001
-32.30	8.00	-1.71	40319581.6	55.16	3226927	2002
1.45	6.69	-26.54	29618507.0	-38.56	1982548	2003
19.00	60.24	79.99	53311558.7	1520.01	32117491	2004
-0.45	35.34	39.97	74622598.6	-17.88	26375175	2005
1.58	40.05	29.86	96902093.4	47.13	38806679	2006
0.03	34.49	16.78	113163014.7	0.58	39031232	2007
1.13	35.91	46.18	165421918.9	52.19	59403375	2008
-0.56	48.90	-18.84	134264467.4	10.53	65658000	2009
1.25	51.13	22.09	163926503.5	27.67	83823000	2010
0.47	44.53	32.43	217091235.4	15.32	96662767	2011
0.50	41.16	17.67	255460517.9	8.77	105139576	2012
1.94	43.64	6.87	272998466.0	13.30	119128000	2013
8.56	33.44	-3.00	264812424.3	-25.67	88542750	2014
1.32	28.56	-31.46	181505499.3	-41.46	51832839	2015
25.48	40.64	1.76	184697365.0	44.80	75055865	2016
0.05	36.66	11.49	205918226.1	0.58	75490115	2017
0.35	32.68	20.19	247501048.0	7.13	80873189	2018
12.95	43.85	2.95	254792743.2	38.15	111723523	2019

1.56	37.52	-20.42	202766249.2	-31.90	76082443	2020
0.95	36.98	37.16	278118477.7	35.18	102849659	2021
			%٣٠,٥٣		%٣٢,٢	النمو المركب

المصدر: العمود (٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

الاعمدة (٢، ٤-٦) احتسبت من قبل الباحثين، تم احتساب مرونة النفقات العامة عن طريق قسمة التغير النسبي في النفقات العامة الى التغير النسبي في الناتج القومي الإجمالي وفق الصيغة التالية[١٨]:-

$$EG=\frac{\Delta G}{\Delta Y}*\frac{Y}{G}$$

المبحث الثالث

اختبار فرضيات قانون فاجنر في العراق : أشار قانون فاجنر ان حصة النفقات العامة الى الناتج القومي تتزايد عبر الزمن[١٩] وتم اختبار ذلك بالبيانات الواردة الجدول (٣) وعن طريق مؤشرات (نسبة النفقات العامة الى الناتج القومي، مرونة النفقات العامة) وتبين ان نسبة النفقات الى الناتج القومي كانت اقل من ٥٠% طيلة مدة البحث عدا عامين (٢٠٠٤، ٢٠١٠)فقط فمثلا كانت في عام ١٩٩٠ (٢٥,٧٤%) في حين استمرت بالتذبذب خلال مدة البحث حتى بلغت في عام ٢٠٢١ (٣٦,٩٨%) وهذه المستويات منخفضة جدا وهذا يخالف ما جاء به قانون فاجنر، اما فيما يخص مرونة النفقات العامة فنلحظ ان نصف مدة الدراسة كانت اقل من واحد وهذا أيضا يخالف مضامين قانون فاجنر.

من جانب اخر ولغرض الاستدلال اكثر عن صحة فرضيات قانون فاجنر يمكن اللجوء الى الأسلوب القياسي لحساب مرونة الطلب الدخلية للسلع العامة للوصول الى نتائج جازمة، ويتم ذلك عن طريق استخدام متغيري متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كمتغير مستقل ومتوسط نصيب الفرد من النفقات العامة كمتغير تابع والموضحة بالجدول (٤) اذا سيتم اعتماد الصيغة اللوغاريتمية للمتغيرات الداخلة في الانموذج وسيكون شكل الدالة كما يلي[٢٠]:-

$$Log\ Y = a + b\ log\ X + U$$

---

[١٨] عياد محمد علي باش، مؤشرات الانفاق العام والضرائب، الطبعة الأولى، مؤسسة الصادق الثقافية، بابل، ٢٠٢١، ص٣٩.

[١٩] حول أهمية ودلالة نسبة النفقات العامة في الناتج القومي الإجمالي، قارن:-

Michael Burda & Charles Wplosz, Macroeconomics, A Europeain Text , 2 nd. , ed., Oxford University, Press, 1997,pp.388-389.

[٢٠] حول توصيف وتقدير معالم الانحدار في النماذج القياسية، ينظر:-

- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨، ص٥٢٢-٥٢٦.
- طالب حسن نجم الحيالي، مقدمة في القياس الاقتصادي، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص٤٠-٤١.

اذ ان:-

Log Y = لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة

log X = لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

وتم استخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة لجعل البيانات اكثر استقرارا ومن ثم لا مبرر لاستخدام اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية إضافة الى عدم استخدام النموذج القياسي لأغراض التنبؤ، وكذلك ضمان اقتراب الانتشار الطبيعي لتوزيع الأخطاء العشوائية وعدم تباينها حول متوسط خط انحدار العينة.

a= معلمة الحد الثابت

b = مرونة الطلب الدخلية للسلع العامة

U= المتغير العشوائي

جدول (٤) متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة والناتج القومي الاجمالي

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية مليون دينار	الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	عدد السكان مليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة (دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (دينار)
	1	2	3	(4=1/3)	(5=2/3)
1990	14179	55089.2	17.89	792.57	3079.33
1991	17497	41801.1	18.149	964.08	2303.22
1992	32883	113829.1	18.949	1735.34	6007.13
1993	68954	321632.9	19.478	3540.10	16512.62
1994	199442	1658326.2	20.007	9968.61	82887.30
1995	690784	6693624.9	20.536	33637.71	325945.90
1996	542542	6498496.2	21.124	25683.68	307635.68
1997	605802	14895735.8	22.046	27479.00	675666.14
1998	920501	16897265.5	22.702	40547.13	744307.35
1999	1033552	33860186.2	23.382	44202.89	1448130.45
2000	1498700	49897180.0	24.086	62222.87	2071625.84
2001	2079727	41020010.2	24.813	83816.02	1653166.09

1577139.90	126224.41	25.565	40319581.6	3226927	2002
1124468.75	75267.58	26.34	29618507.0	1982548	2003
1964389.21	1183444.16	27.139	53311558.7	32117491	2004
2668619.20	943216.93	27.963	74622598.6	26375175	2005
3363488.14	1346986.43	28.81	96902093.4	38806679	2006
3812513.13	1314979.85	29.682	113163014.7	39031232	2007
5410011.41	1942747.00	30.577	165421918.9	59403375	2008
4240287.63	2073585.14	31.664	134264467.4	65658000	2009
5046842.88	2580677.93	٣٢,٤٨١	163926503.5	83823000	2010
6513388.40	2900173.03	٣٣,٣٣	217091235.4	96662767	2011
7467858.92	3073537.65	٣٤,٢٠٨	255460517.9	105139576	2012
7778842.17	3394443.65	٣٥,٠٩٥	272998466.0	119128000	2013
7275066.60	2432493.13	٣٦,٤	264812424.3	88542750	2014
4914852.40	1403542.89	٣٦,٩٣	181505499.3	51832839	2015
4973003.90	2020890.28	٣٧,١٤	184697365.0	75055865	2016
5434632.52	1992349.30	٣٧,٨٩	205918226.1	75490115	2017
6479085.03	2117099.19	٣٨,٢	247501048.0	80873189	2018
6600506.27	2894241.83	٣٨,٦٠٢	254792743.2	111723523	2019
5050217.91	1894954.99	٤٠,١٥	202766249.2	76082443	2020
6752087.34	2496957.00	٤١,١٩	278118477.7	102849659	2021

المصدر:- الاعمدة (١-٣) بالاعتماد على الجداول (١-٣) الاعمدة (٤-٥) احتسبت من قبل الباحثين.

تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) باستخدام برنامج (Eviews12) وحصلنا على النتائج التالية:

Log Y= 187891.3 +0.42 LOG X +U

t tast 2.082 19.7

Prob 0.046 0.0000

R^2 = 0.928 Adjusted R-squared= 0.925 F-statistic =388.11

Prob(F-statistic)= 0.0000

من نتائج النموذج المقدر تبين من اختبار t ان المرونة الدخلية للنفقات العامة كانت معنوية عند مستوى (٥%) وهذا ما يشير اليه قيمة (Prob= 0.0000)، كذلك كانت قيمة F المحتسبة (٣٨٨,١١) وهي معنوية عند مستوى (١%) وحسب قيمة (Prob(F-statistic)= 0.0000)، نلحظ ان القدرة التفسيرية للنموذج المقدر عالية وكانت (٠,٩٢٨%) أي ان المتغير المستقل يفسر ٩٢,٨% من التغيرات في المتغير التابع والنسبة المتبقية هي لمتغيرات غير داخلة في النموذج وكانت قيمة Adjusted R-squared= 0.925 .

من الناحية الاقتصادية نلحظ ان قيمة مرونة الطلب الدخلية كانت (٠,٤٢) أي ان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة (١%) سيؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بنسبة (٠,٤٢%) وهذا يخالف فرضيات قانون فاجنر والذي يؤكد صحة المؤشرات التي تم الإشارة اليها. مما سبق يتبين ان زيادة الناتج القومي في العراق بمعدل اسرع من زيادة النفقات العامة وهذا لايشكل ضغطا على الافراد كون الدولة لا تعتمد على الضرائب في تمويل هذه النفقات وانما الاعتماد يكون على إيرادات الريع النفطي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا:- الاستنتاجات

١- أظهرت نتائج التحليل ان زيادة النفقات العامة في العراق هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية وهذا يطابق مضمون فرضية البحث.
٢- اظهر تحليل تطور النفقات العامة في العراق انها شهدت ارتفاع مستمر في معدل النمو السنوي عدا بعض الأعوام التي شهدت بعض الازمات تراجعت فيها النفقات العامة كإجراءات لمواجهة هذه الازمات.
٣- شهدت النفقات العامة زيادات ظاهرية خلال عقد التسعينات بسبب الارتفاع الكبير في معدلات التضخم اذ كانت قيمة النفقات العامة بالأسعار الثابتة تشهد تراجع بسبب انخفاض قيمة النقود، في حين حققت النفقات العامة زيادة حقيقية في معظم أعوام المدة ٢٠٠٠-٢٠٢١ عدا بعض الأعوام وهذا يعني حدوث زيادة في كمية الخدمات المقدمة للافراد.
٤- اظهرت نتائج الميل المتوسط للنفقات العامة انه شهد حالة من التذبذب طيلة مدة البحث فضلا عن انخفاض قيمته الى اقل من ٥٠% وهذا يؤشر انخفاض الية بالتدخل الحكومي بالنشاط الاقتصادي.
٥- أظهرت نتائج مرونة النفقات العامة انها كانت في نصف مدة الدراسة بانها اقل من واحد وهذا يعني ان معدل نمو النفقات العامة يسير بوتيرة ابطأ من معدل النمو الناتج القومي الإجمالي

وكذلك كان متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة اقل من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مما يشير الى عدم انطباق فرضيات قانون فاجنر على الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

٦- بينت نتائج التحليل القياسي تعزيز عدم انطباق فرضيات قانون فاجنر في الاقتصاد العراقي خلال المدة البحث، اذ كان نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي اكبر من نمو متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة وهذا ما تبينه قيمة المرونة الدخلية للسلع العامة البالغة (٠,٤٢).

ثانيا:- التوصيات

١- ضرورة انسجام النفقات العامة مع برامج دعم وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمجتمع من اجل تعظيم المنافع الناجمة عن الانفاق العام.

٢- ضرورة العمل على رفع الميل المتوسط للنفقات العامة فضلا عن رفع قيمة مرونة النفقات العامة بما يضمن تحقيق الامثلية في الاستفادة من النفقات العامة.

٣- إعادة النظر في هيكل النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) وهيكل الايرادات العامة لاسيما (الضرائب والرسوم) بما يضمن تقليل اثار الصدمات الخارجية التي أصبحت تلازم الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص.

٤- ضرورة العمل على ترشيد النفقات العامة الجارية وزيادة حصة النفقات الاستثمارية من اجل ضمان احداث تغير حقيقي في الخدمات التي يحصل عليها الافراد.

المصادر

أولا: - المصادر العربية

١- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١١..

٢- خالد سعد زغلول وإبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣- سعود جايد مشكور وعقيل حميد الحلو، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار العالمية للنشر، المثنى، العراق، ٢٠١٦.

٤- سوزي عدل ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٦.

٥- صبري عبد العزيز إبراهيم، اقتصاديات المالية العامة للدولة، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٣.

٦- طالب حسن نجم الحيالي، مقدمة في القياس الاقتصادي، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٧- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ٢٠٠٩.

٨- عادل احمد هدو، الرياضيات للاقتصاد والعلوم الإدارية، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠٠٩.

٩- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٥.

١٠- عزت قناوي، اساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٦.

١١- عياد محمد علي باش، مؤشرات الانفاق العام والضرائب، الطبعة الأولى، مؤسسة الصادق الثقافية، بابل،٢٠٢١.

١٢- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨.

١٣- محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر، عمان.

١٤- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان،٢٠٠٨.

١٥- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠١١.

١٦- محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان،٢٠٠٧.

١٧- محمد غالي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دار اليازوري للنشر، عمان،٢٠١٦.

١٨- محمود محمد الدمرداش، اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار الاجادة للنشر، الرياض، ٢٠١٦.

١٩- مختار محمد متولي، الاساليب الرياضية للاقتصاديين، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣ .

٢٠- منى يونس حسين واحمد حافظ حميد، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتب زاكي للطباعة، بغداد، ٢٠٢٠.

٢١- مهدي سهر الجبوري وسلام كاظم الفتلاوي، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر، عمان، ٢٠١٨.

٢٢- وحيد بن عبد الرحمن و عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، معهد الإدارة العامة ، الرياض،٢٠٢٠.

الدراسات والبحوث

١- حسين ديكان درويش، قياس وتحليل هيكل النفقات العامة واثارها في الاقتصاد الأردني للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد ١٣، العدد ٣، ٢٠٢١.

التقارير والنشرات

١- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية، اعداد مختلفة.

٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

٣- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ثانيا:- المصادر الإنكليزية

1- Michael Burda & Charles Wplosz, Macroeconomics, A Europeain Text , 2nd. , ed., Oxford University, Press, 1997.

ملحق ١ (نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام Eviews 12)

Dependent Variable: LOGY
Method: Least Squares
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	187891.3	90266.18	2.081525	0.0460

LOGX	0.421225	0.021381	19.70054	0.0000

R-squared	0.928249	Mean dependent var	1204285.
Adjusted R-squared	0.925857	S.D. dependent var	1166763.
S.E. of regression	317700.1	Akaike info criterion	28.23607
Sum squared resid	3.03E+12	Schwarz criterion	28.32767
Log likelihood	-449.7770	Hannan-Quinn criter.	28.26643
F-statistic	388.1113	Durbin-Watson stat	1.148982
Prob(F-statistic)	0.000000		